كلمة المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في اجتماع اللجنة الاستشارية

24 حزيران 2024

فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا يخاطب اللجنة الاستشارية في 24حزيران 2024. © 2024 صور الأونروا

جنيف

أصحاب المعالي والسعادة،

أعضاء اللجنة الاستشارية الموقرون،

أرحب بكم في قصر الأمم في أول اجتماع شخصي للجنة الاستشارية منذ اندلاع الحرب في غزة.

أود أن أشكر الولايات المتحدة الأمريكية على جهودها كرئيسة اللجنة الاستشارية، وكذلك مصر والاتحاد الأوروبي على جهودهما كنائبين للرئيس.

وأود أيضًا أن أشكر كندا على توليها منصب رئيس اللجنة الفرعية، والأردن والاتحاد الأوروبي على توليهما منصبي نائبي رئيس اللجنة الفرعية.

نجتمع اليوم في وقت يشهد تغييرات مزلزلة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي المنطقة ككل.

وفي الأشهر التسعة الماضية، شهدنا إخفاقات غير مسبوقة للإنسانية في منطقة اتسمت بعقود من العنف المتواصل.

لقد تعرض الفلسطينيون والإسرائيليون لخسائر فادحة وعانوا كثيرا.

كما تم تدمير قطاع غزة.

وبالنسبة لأكثر من مليوني شخص من سكان قطاع غزة، فهم يعيشون في جحيم لا يطاق وفي كابوس لا يستطيعون الاستيقاظ منه.

إن مستويات الجوع الكارثية في جميع أنحاء قطاع غزة هي من صنع الإنسان.

يموت الأطفال بسبب سوء التغذية والجفاف، بينما تقبع شاحنات من الطعام والمياه النظيفة بالانتظار.

وقد أدى انهيار النظام العام إلى تفشي أعمال النهب والتهريب مما يعيق إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها.

يتشبث سكان غزة بالحياة، بعد أن نزحوا مرارا وتكرارا عبر مناطق مدمرة.

وفي مقابل ما يحدث بغزة، تتكشف مأساة أخرى في الضفة الغربية.

حيث قتل أكثر من 500 فلسطيني منذ أكتوبر/تشرين الأول.

إن الهجمات اليومية التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون، والتوغلات العسكرية، وتدمير المنازل والبنية التحتية الحيوية، تشكل جزءاً من نظام يعمل بفعالية للفصل والقمع.

تشهد الحدود الإسرائيلية اللبنانية تصاعد حدة الاشتباكات، مما يهدد بنشوب حرب شاملة.

يشعر الملايين من لاجئي فلسطين في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان وسوريا والأردن بالقلق ويستبد بهم الخوف.

عاش معظمهم في المخيمات منذ أجيال، مع حقوق محدودة في كثير من الأحيان وفي فقر مدقع، في انتظار حل سياسي ينهي محنتهم.

وهم اليوم يشهدون أكبر مأساة فلسطينية منذ النكبة.

وكما فعلوا على مدى 75 عاما، فإنهم يتطلعون إلى الأونروا من أجل الحماية وإعمال حقوق الإنسان الأساسية.

السادة أعضاء اللجنة الاستشارية،

لقد كانت الأونروا محركا للتنمية البشرية للاجئي فلسطين منذ إنشائها.

وقد دعمت الحق في التعليم والصحة، مع توفير الحماية والمساعدة، في ظل غياب الدولة المكتملة.

ومن خلال القيام بذلك، فقد مثلت الوكالة عامل استقرار في جميع أنحاء المنطقة ومنارة أمل للفلسطينيين.

ولكن ترزح الأونروا اليوم تحت وطأة الهجمات المتواصلة.

ففي غزة، دفعت الوكالة ثمنا باهظا.

حيث قُتل 193 من موظفي الأونروا.

وقد تضررت أو دمرت أكثر من 180 منشأة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 500 شخص كانوا يبحثون عن حماية الأمم المتحدة.

وكذلك تم اعتقال موظفي الأونروا إلى جانب سكان غزة الآخرين من قبل قوات الأمن الإسرائيلية وأفادوا بتعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب.

واستخدمت مبانينا لأغراض عسكرية من قبل إسرائيل، وحركة حماس، والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى.

وتعرضت قوافلنا للهجوم على الرغم من تنسيق إحداثيات الحركة مع السلطات الإسرائيلية.

وفي الضفة الغربية، يتقلص الحيز التشغيلي للأونروا.

فقد انتشرت القوات الإسرائيلية داخل بعض منشآت الأونروا خلال العمليات العسكرية في مخيمات لاجئي فلسطين.

كما تقيد الإجراءات التعسفية التي تفرضها إسرائيل بشدة تواجد الموظفين وحركتهم.

وقد بلغت الاحتجاجات العنيفة المتزايدة خارج مقرنا في القدس الشرقية ذروتها مؤخرًا بهجمات الحرق المتعمد.

هذه تصرفات غريبة وغير مسؤولة وخطيرة.

خلال 30 عامًا من العمل الإنساني، لم أواجه قط مثل هذا التجاهل الصارخ لوضع الحماية للعاملين في المجال الإنساني وللمرافق وللعمليات الإنسانية العاملة بموجب القانون الدولي.

إن غض الطرف عن هذه الهجمات يشكل سابقة خطيرة - فهو يعرض للخطر كل من العمل الإنساني المستقبلي، والنظام الدولي القائم على القواعد، في حالات النزاع الأخرى.

وبالإضافة إلى هذه الهجمات، فإننا نشهد جهوداً متضافرة لتفكيك الأونروا بهدف تغيير المعايير السياسية الراسخة للسلام في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتتضمن هذه الجهود مقترحات تشريعية تسعى إلى تقويض عملياتنا من خلال التهديد بالإخلاء من مجمع مكاتبنا وتصنيف الأونروا كمنظمة إرهابية.

إن الوكالة مستهدفة بسبب دورها في حماية حقوق لاجئي فلسطين، ولأنها تجسد التزاما دوليا بالحل السياسي.

ولطالما عملت إسرائيل على انتقاد تفويض وولاية الوكالة.

ولكنها تسعى الآن إلى إنهاء عمليات الأونروا، ورفض وضع ومكانة الوكالة باعتبارها كيانًا تابعًا للأمم المتحدة تدعمه أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء.

وإذا لم نتصد لذلك، فإن كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية ستكون التالية، مما يزيد من تقويض نظامنا المتعدد الأطراف.

السادة أعضاء اللجنة الاستشارية،

في خضم هذه التحديات غير العادية، تلقيت ادعاءات خطيرة مفادها أن عدد من موظفي الأونروا في غزة كانوا متورطين في الهجمات المروعة ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/ أكتوبر.

وإذا ثبتت صحة هذه الادعاءات، فإنها ستشكل خيانة مريعة للاجئي فلسطين ولمهام ولاية الأونروا الحاسمة.

لقد أنهيت تعيينات الأفراد المتهمين بشكل فوري.

كما وينظر مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا الأمر، وأطلق الأمين العام مراجعة مستقلة حيال تمسك الأونروا بالحياد في عملها.

ولا يزال التحقيق الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية مستمرا.

من بين القضايا الـ 19 التي أحيلت للتحقيق، أغلقت قضية واحدة وأعيد الموظف إلى عمله.

جرى تعليق أربع قضايا، حيث تتطلب أدلة إضافية.

ولا يزال 14 تحقيقا جاريا.

وبشكل منفصل، خلصت المراجعة المستقلة التي قادتها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاثرين كولونا، إلى أن الأونروا وضعت سياسات وآليات وإجراءات لضمان الالتزام بمبدأ الحياد.

وتؤكد المراجعة أن الوكالة لديها أنظمة لمعالجة انتهاكات الحياد المزعومة، بما في ذلك من خلال العقوبات التأديبية.

والأهم من ذلك، أنها تدرك مدى تعقيد البيئة التي تعمل فيها الأونروا.

ويقدم التقرير أيضًا توصيات لتعزيز الحياد ويؤكد أن الحفاظ على الحياد مسؤولية مشتركة.

ترحب الأونروا بالتوصيات وتلتزم بتنفيذها من خلال مشاركتكم الفعالة كمضيفين ومانحين.

وقد نشرت الوكالة تعليمات محدثة بشأن الأنشطة الخارجية والسياسية للموظفين المحليين والدوليين.

تؤكد السياسة من جديد أنه على الرغم من أن للموظفين الحق في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم الشخصية، إلا أنهم لا يستطيعون تمثيل حكومة أو حزب سياسي، أو إشغال أي منصب رفيع أو عام.

كما يحظر الانضمام إلى أي جماعة أو كيان مسلح.

سوف تسمعون المزيد من نائبتي للدعم التشغيلي حول تنفيذ توصيات كولونا في وقت لاحق اليوم.

السادة أعضاء اللجنة الاستشارية،

لقد حذرت مرارا وتكرارا في هذا المنتدى من أن نموذج التمويل الذي تتبعه الأونروا لا يتوافق مع ولايتها المتمثلة في تقديم الخدمات الشبيهة بالخدمات العامة.

لقد أدى أكثر من عقد من نقص التمويل المزمن إلى استنفاد احتياطاتنا المالية.

وقد أدى هذا، إلى جانب تدابير التقشف الشديدة، إلى تآكل جودة خدماتنا.

حيث يحصل لاجئو فلسطين الآن على استشارات طبية أقصر، ويقوم أطباء الأونروا بمعاينة ما معدله 72 مريضا يوميا.

كما يزداد الاكتظاظ في الفصول الدراسية في الأونروا، مع ارتفاع معدلات التسجيل وانخفاض التمويل اللازم لفتح فصول جديدة أو توظيف المزيد من المعلمين.

وأصبحت الوكالة بشكل متزايد أقل قدرة على دعم لاجئي فلسطين الأكثر فقرا وضعفا والذين يحتاجون إلى المساعدات الغذائية والنقدية.

إن المقاومة الشديدة للتغيير – النابعة من عدم إحراز أي تقدم نحو حل سياسي قابل للتطبيق – لم تسمح للوكالة بالتكيف مع واقعها المالي.

وبعد أن أضعفها العجز المالي المتتالي من سنة إلى أخرى، كادت الوكالة أن تنهار في وقت سابق من هذا العام.

وفي أعقاب الادعاءات الموجهة ضد بعض الأفراد من الموظفين، قامت 16 دولة عضوا بتعليق تمويل الوكالة مؤقتا، وهو ما يعادل نصف التمويل المتوقع لهذا العام.

لقد عملنا بلا كلل مع الشركاء لاستعادة الثقة في الوكالة. لقد استأنف جميع الشركاء تقريبًا التمويل – وأنا ممتن للغاية لثقتكم ودعمكم.

ومع ذلك، فإن التحدي المالي الأساسي لا يزال قائما - فالأونروا تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها.

إن قدرة الوكالة على العمل بعد شهر آب/أغسطس ستعتمد على قيام الدول الأعضاء بصرف الأموال المقررة وتقديم مساهمات جديدة للموازنة الأساسية.

ومن أجل حالة الطوارئ الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة - الناجمة في المقام الأول عن الحرب في غزة - فإننا نوجه نداء لجمع 1.2 مليار دولار

لتغطية الاحتياجات الإنسانية الحرجة حتى نهاية العام. وحتى هذه اللحظة فقد تم تمويل النداء بنسبة 18 بالمائة فقط.

وفي الوقت نفسه، يبلغ تمويل النداء الطارئ لسوريا ولبنان والأردن أقل مما نسبته 20 بالمائة.

السادة أعضاء اللجنة الاستشارية،

تمثل الأونروا العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة.

وستظل الوكالة ضرورية لتحقيق انتقال حيوي من مرحلة وقف إطلاق النار إلى مرحلة "اليوم التالي".

كما ستؤدي دوراً رئيسياً في توفير الخدمات الأساسية - ولا سيما الرعاية الصحية الأولية والتعليم - للسكان المنكوبين.

قبل الحرب، كانت الأونروا مسؤولة عن تلبية ما نسبته 70-80% من احتياجات الرعاية الصحية الأولية في غزة.

وطوال فترة الحرب، عمل ما لا يقل عن 6 مراكز صحية تابعة للأونروا من أصل 22 مركزا بشكل مستمر، بالإضافة إلى ما يقرب من 100 فريق صحي متنقل.

تسمح لنا شبكتنا الواسعة واندماجنا العميق في المجتمع بتقديم خدمات وتوسيع نطاقها بسرعة مثل الصحة النفسية والرعاية للمصابين بالصدمات، والتي تعتبر حاسمة في المرحلة الانتقالية.

ويشكل **التعليم** أولوية أخرى في غزة، حيث يشكل الأطفال نصف المجتمع.

تقدر المجتمعات الفلسطينية التعليم تقديراً عالياً، ويتجلى ذلك في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة الذي يصل إلى 98%.

وكان التعليم هو الاستثمار الوحيد الذي لا يمكن حرمانهم منه.

لقد فقد أطفال غزة الآن ما يقرب من ثلاث سنوات من السنوات الدراسية الأربع الماضية بسبب النزاع وجائحة كوفيد-19.

واليوم، يعيش أكثر من 625,000 طفل بصدمات نفسية عميقة تحت الأنقاض دون أن يتمكنوا من الوصول إلى التعليم – حيث كان 300,000 منهم مسجلين في حوالي 290 مدرسة تابعة للأونروا قبل الحرب.

ويتعرض الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لخطر العنف والاستغلال وعمالة الأطفال والزواج المبكر والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

وبدون التدخل الحاسم لاستئناف التعليم، فسوف نحكم على جيل كامل بالفقر ونزرع بذور الكراهية والاستياء والصراع في المستقبل.

وبالتعاون مع الشركاء، بما في ذلك اليونيسف واليونسكو والسلطة الفلسطينية، قمنا بوضع خطة لاستئناف التعلم في غزة.

تبدأ الخطة بتوفير خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي بشكل منهجي؛ والتحول إلى تعزيز القراءة والكتابة والحساب في البيئات غير الرسمية مثل مراكز الإيواء؛ وتتويج العملية بالعودة إلى التعليم الرسمي في المدارس المعاد بناؤها.

السادة أعضاء اللجنة الاستشارية،

لقد تم إنشاء الأونروا قبل 75 عاما كوكالة مؤقتة.

وهو إجراء مؤقت، في انتظار التوصل إلى حل سياسي لقضية فلسطين.

والوكالة موجودة اليوم لأن الحل السياسي غير موجود.

فهي موجودة بدلاً من دولة يمكنها تقديم الخدمات العامة الحيوية.

إذا التزم المجتمع الدولي حقا بالتوصل إلى حل سياسي، فإن الأونروا تستطيع استئناف الدور المنوط بها في دعم عملية انتقالية محددة زمنيا، وتقديم التعليم والرعاية الصحية الأولية والدعم الاجتماعي.

ويمكنها القيام بذلك إلى أن تتولى إدارة فلسطينية هذه الخدمات، وتستوعب الموظفين الفلسطينيين في الأونروا كموظفين مدنيين.

السادة أعضاء اللجنة الاستشارية،

اسمحوا لي أن أختم بثلاثة طلبات:

أولا، إنني أحثكم على حماية الدور الحاسم الذي تلعبه الأونروا الآن وفي إطار مرحلة انتقالية.

إن فكرة إمكانية تفكيك الوكالة دون التسبب في انهيار الاستجابة الإنسانية في غزة، والتسبب في الفوضى في مناطق عملياتها، هي فكرة ساذجة في أحسن الأحوال.

كأعضاء في اللجنة الاستشارية، فإنكم تعرفون قيمة الأونروا والدور المحوري الذي تضطلع به في حياة الملايين.

ويجب السماح للوكالة بمواصلة تقديم الخدمات إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي.

ثانيا، يجب علينا أن نقوم بتوسيع وتعزيز تقديم خدماتنا للاجئي فلسطين.

ولهذا السبب، يجب علينا تنمية شراكات قوية والمحافظة عليها.

ويجب أن تقوم هذه الشراكات بالبناء على نقاط القوة لدينا، وأن تكمل ولاية الأونروا، وليس تقويضها.

ويجب أن تقابل هذه الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الهائلة بتمويل كاف ومرن ويمكن التنبؤ به من الدول الأعضاء.

ثالثاً، أطلب دعمكم كمانحين ومضيفين في تنفيذ توصيات تقرير كولونا.

إن التمسك بالحياد أمر لا غنى عنه لبقاء هذه الوكالة واستمرارية عملها الحيوي.

إنها مسؤولية مشتركة، ويجب على اللجنة الاستشارية أن تلعب دورها إذا أردنا تحقيق النجاح، بما في ذلك من خلال تنفيذ التوصية الموجهة إلى اللجنة الاستشارية.

وفي الختام، أناشد المضيفين والمانحين المشاركة بشكل كامل في المناقشات الإستراتيجية حول مستقبل هذه الوكالة.

لقد تغيرت المنطقة والعالم بشكل جذري منذ التقينا آخر مرة.

إن الضغوط التي تتعرض لها الوكالة اليوم أكبر من أي وقت مضى.

وإذا تم الإبقاء على الوضع الراهن، فإن الوكالة سوف تنهار وسيدفع الملايين من الأطفال والنساء والرجال الضعفاء ثمناً باهظاً.

آمل أن تعكس مناقشاتنا في هذا الاجتماع للجنة الاستشارية مدى إلحاح وأهمية الأزمة الوجودية التي نواجهها.

شكرًا السيد الرئيس.